

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

ممارسة مقالة المحقق النائيني حول عنصر الاختيار

لقد استعرضنا نظرية المحقق النائيني لحلّ عويصة الجبر، حيث قد اعتقد بأن الفعل الاختياري لا يستند إلى الإرادة كي تتولد إشكالية الجبر بأنه إما أن تتسلسل الإرادات البشرية وإما أن تنتهي إلى الإرادة الأزليّة الإلهية وهي قهرية فستعود إرادة البشر إلى الإرادة القهرية فيضمحل عنصر الاختيار نهائياً، بينما المحقق النائيني لم يعبأ بنوعية الإرادة بل قد ركز إجابتة عنصر الاختيار بأنه ينتسب إلى إيجاد النفس البشرية فالنفس تخلق الاختيار عقيب الإرادة المؤكدة وقبل حركة العضلات نحو المطلوب - كي يمتثل - إذن ما بين الإرادة والانطلاق نحو المتطلب عنصر رابع اسمه "الاختيار أو الطلب" فبالنّسبة إلى الاختيار مخلوق النفس البشرية بنحو نسبة الفعل والفاعل، لا مخلوق الإرادة القهرية بنحو نسبة العلية والمعلولة المنقهرة كي تنورط ضمن حفرة الجبر.

ولكن المحقق الاصفهاني ضمن حاشية نهاية الدراية قد زعزع مقالة المحقق النائيني تماماً قائلاً: [1]

«ربما يقال: (المحقق النائيني رحمه الله) [2] لا بدّ من عدم علية الإرادة بنحو لا ينفك عنها الفعل، وإلا لم تكن العضلات مُنقادة للنفس في حركاتها، مع أن النفس تامة التأثير وجداناً في العضلات، ولا مزاحم لها في سلطانها، وتأثير النفس في عضلاتها هو اختيارها، فالاختيار مرتبة أخرى بعد الإرادة، وهو مناط اختيارية الأفعال (بلا دخل لنوع لإرادة هنا) وهو فعل النفس وعليتها وتأثيرها، وحيث إنّه عين الاختيار، فلا يحتاج إلى أمر آخر يكون به الاختيار فعلاً اختيارياً.

والجواب: أن الالتزام بالفعل النفساني المسمى بالاختيار (يحتل احتمالين):

1. إما لأجل تحقيق استناد حركة العضلات إلى النفس (بأن تعدّ النفس هي خالقة الاختيار والحركات) حتى تكون النفس فاعلاً ومؤثراً في العضلات (فهنا قد أثبتنا فاعلية النفس فحسب) بخلاف ما إذا استندت حركة العضلات إلى صفة النفس وهي الإرادة فإن المؤثر فيها (الحركات) هي تلك الصفة (القهرية) لا (فعل) النفس (وفقاً لمعتقد المشهور والجبري).

2. وإما لأجل أن الإرادة حيث إنّها صفة قهرية منتهية إلى الإرادة الأزليّة (فسوف) تُوجب كون الفعل المترتب عليها قهرياً غير اختياري (فيبرز إشكال الجبر) فلا بدّ من فرض فعل نفساني هو عين الاختيار (بلا إدخال الإرادة في الوسط) لئلا يلزم كون الفعل بواسطة تلك الصفة القهرية قهرياً (فهنا قد أثبتنا اختيارية الفعل بلا نظرة إلى من هو الفاعل وما هو منشأ الاختيار).

- فإن كان (مقصود المحقق النائيني) الأول (إثبات فاعلية النفس تجاه الاختيار) ففيه: أن العلة الفاعلية لحركة العضلات هي النفس بواسطة اتحادها مع القوى (الباطنية كالصفة الشهوانية أو الظاهرية كالعين والأذن) والعلم والقدرة والارادة مُصحّحات لفاعلية النفس، وبها تكون النفس فاعلاً بالفعل، والفعل يستند إلى النفس، وهي العلة الفاعلية (للاختيار) دون شرائط الفاعلية (كالعلم والقدرة والإرادة) كما في غير المقام، فإن مقتضى (الفعل الاختياري) يستند إلى مقتضى (خلقة النفس) دون الشرائط، وإن كان له (المخلوق) ترتب على مقتضى وشرائطه، فمن هذه الحيثية لا حاجة إلى فعل نفساني يكون محققاً للاستناد (كما في

فالنفس بضميمة هذه المرجحات الثلاث قد استطاع خلق الأفعال، فبدون المصححات الثلاث لا تطيق النفس تحرك العضلات بما هي هي - بلا ملاحظة الإرادة - فكيف يود المحقق النائي تسجيل فاعلية النفس بلا لحاظ هذه المصححات، بل فاعلية النفس لطالما افتقرت إلى العلم والقدرة والإرادة، فسنخية الإرادة دخيلة في عملية تحريك العضلات أيضاً. (فعاد إشكال تسلسل الإرادة أو انتهائها إلى الأزلية)

- وإن كان (المقصود) الثاني (إثبات محض اختياريّة التحريك بلا فاعلية النفس) ففيه : أن هذا الأمر المسمى بالاختيار :

1. إن كان عين تأثير النفس في حركة العضلات وفعاليتها لها (فحركة العضلات هي نفس الاختيار بلا تغاير في البين)، فلا محالة لا مطابق له (الاختيار) في النفس ليكون أمراً ما وراء الإرادة (فعلية أن يرينا المطابق الخارجي نظير الإرادة والعلم، إذ كل شيء له مطابق دال عليه) إذ ما له مطابق بالذات ذات العلة والمعلول وذات الفاعل والمفعول، و (لكن) حيثية العلية والتأثير والفاعلية انتزاعية (فلا يعد الاختيار نفس التأثير في الحركات) ولا يُعقل أن يكون لها (الانتزاعية) مطابق (فهذه الفاعلية للنفس و هو الاختيار لا مطابق لها).

2. وإن كان (الاختيار) أمراً قائماً بالنفس فنقول:

* إن كان قيامه (الاختيار) بها قيام الكيف بالمتكيف، فحال الإرادة من حيث كونه صفة نفسانية داخلية في مقولة الكيف النفساني (فالاختيار بهذا المعنى يُضاهي نفس الإرادة فلم يتسجل عنصر رابع تلو الإرادة) فكل ما هو محذور ترتب حركة العضلات على صفة الإرادة (كالجبر) وارد على ترتب الحركات على الصفة المسماة بالاختيار (إذ المفترض أن النسبة ليست نسبة الفعل والفاعل) فإنها أيضاً صفة تحصل في النفس بمباديها قهراً (كالإرادة) فالفعل المرتب عليها (الإرادة القهرية) كذلك (قهرية أيضاً).

* وإن كان قيامه (اختيار) بها (النفس) قيام الفعل بالفاعل لا قيام الكيف بالمتكيف (كما هو تصريح المحقق النائي) ففيه:

1. أولاً: (إشكال مبنائي) أن النفس بما هي مع قطع النظر عن قواها الباطنة (كالشهوانية والغضبية) والظاهرة (كالعين واليد والأذن) لا فعل لها (لنفس) وفاعلية النفس لموجودات عالم النفس التي مرت سابقاً، هو إيجادها التوري العقلائي في مرتبة القوة العاقلة (فيخلق العقل وجوداً نورياً نظير الكلام النفسي في الذهن لا أن يخلق عنصر الاختيار) أو الوجود الفرضي في مرتبة الواهمة (بالقوة الوهمية للنفس) أو الوجود الخيالي في مرتبة المتخيلة (فهذه مخلوقات النفس) كما أن استناد الإبصار والاستماع إليها أيضاً بلحاظ أن هذه القوى الظاهرة (كالعين والأذن) من درجات تنزل النفس إليها، ومن الواضح أن الإيجاد التوري - المناسب لإحدى القوى المذكورة (كالعين والأذن) - أجنبي عن الاختيار الذي جعل (المحقق النائي) أمراً آخر مما لا بد منه في كل فعل اختياري؛ بدهة أن النفس بعد حصول الشوق الأكيد ليس لها إلا هيجان بالقبض والبسط في مرتبة القوة العضلانية.

و بعبارة جلية: لو افتقدت النفس قواها الباطنية أو الظاهرية لما أمكنها فعل شيء إطلاقاً و أما النفس بضم القوى فلا يُسمى ذاك العنصر اختياراً لأنه يعد صفة قائمة في النفس بحيث لا ينتسب الفعل إلى أفعال النفس بل إلى صفاته و تلك الصفة تُسميها بالإرادة ولهذا فالنفس لا تمتلك عنصراً رابعاً باسم الاختيار، إذ القوى الباطنية أو الظاهرية لا تخلق الاختيار كي يقع ما بين الإرادة وحركة العضلات، بل الهيجان النفسي - و هي نفس الإرادة - سيتأكد كي يُحقق الحركة، نعم قد أجاد المحقق النائي ضمن أبحاث "الكلام النفسي" حيث قد دمج الاختيار بنفس الطلب لكي يسجل التغاير ما بين الطلب والإرادة فصرح آنذاك بأن النفس ستتهجم نحو المتطلب بالإرادة ثم الطلب من دون أن يفكك ما بين الاختيار والطلب نظراً لاندماجهما، بينما في هذا الحقل قد استشتم عنصراً رابعاً فسماه بالاختيار.[3]

2. وثانيا - أن هذا الفعل النفساني المسمّى بالاختيار إذا حصل في النفس فإن ترتب عليه حركة العضلات بحيث لا تنفك الحركة عنه كان حال الحركة وهذا الفعل النفساني حال الفعل وصفة الارادة، فما المانع عن كون الصفة علة تامة دون الفعل النفساني، وكونه وجوبا بالاختيار مثل كونه وجوبا بالإرادة؟

3. وثالثا - أن الاختيار الذي هو فعل نفساني : إن كان لا ينفك عن الصفات الموجودة في النفس - من العلم والقدرة والإرادة - فيكون فعلا قهريا لكون مبادئه قهرية لا اختيارية، وإن كان ينفك عنها - وإن تلك الصفات مرجحات - فهي بضميمة النفس الموجودة في جميع الاحوال علة ناقصة، ولا يوجد المعلول إلا بعلة التامة.

وتوهم الفرق بين الفعل الاختياري وغيره - من حيث كفاية وجود المرجح في الأول دون الثاني - من الغرائب، فإنه لا فرق بين ممكن وممكن في الحاجة إلى العلة، ولا فرق بين معلول ومعلول في الحاجة إلى العلة التامة، فإن الإمكان مساوق للافتقار إلى العلة، والمعلول إذا وجد له ما يكفي في وجود المعلول به كان علة تامة له، وإذا لم يكن كافيا في وجوده فوجود المعلول به خلف. فتدبره، فإنه حقيق به.

4. ورابعا - أن الفعل المسمّى بالاختيار إن كان ملاكا لاختيارية الأفعال، وأن ترتب الفعل على صفة الإرادة مانع عن استناد الفعل إلى الفاعل لكان الأمر في الواجب - تعالى - كذلك، فإن الملاك عدم صدوره عن اختياره، لا انتهاء الصفة إلى غيره، مع أن هذا الفعل المسمّى بالاختيار يستحيل أن يكون عين ذات الواجب، فإن الفعل يستحيل أن يكون عين فاعله، فلا محالة يكون قائما بذاته قيام الفعل بفاعله صدورا، فإن كان قديما بقدمه كان حال هذا القائل حال الأشعري القائل بالصفات القديمة القائمة بذاته الزائدة عليها، وإن كان حادثا كان محلّه الواجب فكان الواجب محلاً للحوادث، فيكون حاله حال الكرامة القائلين بحدوث الصفات، ويستحيل حدوثه وعدم قيامه بمحلّ، فإن سنخ الاختيار ليس كسنخ الأفعال الصادرة عن اختيار من الجواهر والأعراض؛ حتى يكون موجودا قائما بنفسه، أو قائما بموجود آخر، بل الاختيار يقوم بالمختار، لا بالفعل الاختياري في ظرف وجوده، وهو واضح.»

[1] نهاية الدراية في شرح الكفاية. بيروت - لبنان: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث. ج1، ص: 285

[2] أجود التقريرات ١: ٨٩-٩٢

[3] فالنفس هو الذي يخلق الاختيار عقيب الإرادة و قبل تحرك العضلات، إذ النفس يَتَمَتَّع بالسيطرة على أفعاله بأن يُنَفِّذ أو يُهْمَل، أو يَنْتَخِبَ أي طرف شاء، فالوجدان النفسي يدعم وجود عنصر الاختيار قبل الانبعاث والتحرّك، و هو عين الطلب فإما أن يطلبه وإما لا، فتعبير المحقق الاصفهاني: هيجان بالقبض والبسط في مرتبة القوة العضلانية. هو نفس الاختيار الذي قد أعلنه المحقق النائيني، و الاختيار الذي هو فعل النفس الباطني مندمج مع الطلب الخارجي.